

الجامع للشرائع

[215] إلا أن يضطر، ويتصدق بقيمة ما أكل اختياراً. ويجوز أكل لحم الأضحية بعد ثلاثة أيام، وادخارها، ولا يخرج لحمها من الحرم، ويجوز إخراج السنام، والجلد منه، ويجوز إخراج لحم أضحيته، وأضحية غيره من منى. ويستحب أن يتصدق بالجلال (1)، والفلائد، ويعطي الجزار (2) أجره من غيرها وإن احتاج منها تصدق بقيمته. وإذا اشترى شاة، فنوى أنها أضحية، زال ملكه عنها، فإن باعها لم يصح البيع، فإن أتلّفها فعليه ضمانها. وإذا لم يجد الأضحية، تصدق بثمانها. فإن اختلفت أثمانها نظر الأثمان الثلاثة، وتصدق بثلاثها. فليستقرض في الأضحية، فإنه دين مقضي، وضى النبي صلى الله عليه وآله بكبش عن نفسه، وعمن لم يضح من أهل بيته، وبكبش عن نفسه، وعمن لم يضح من أمته (3)، وضى على بكبش عن النبي صلى الله عليه وآله وآله وبكبش عن نفسه (4) وقال لا يضحى عما في البطن (5). * * * " أحكام الحلق " ولا يحلق الحاج رأسه، ولا يزور البيت إلا بعد الذبح، أو بلوغ الهدى محله، وهو حصوله في رحله بمنى، فله أن يحلق، والأفضل أن لا يحلق حتى يذبح ولو حلق قبل حصول الهدى جاز، وتركه أفضل. وإن زار قبل الحلق عمداً، فعليه دم، ولا شيء على الناسي، وعليه إعادة الطواف ومن احتاج إلى بيع ثياب تجمله في الهدى، جاز له الصوم. ومن تطوع بسوق

(1) الجلال جمع جل وهو كالثوب للانس. (2)

الجزار: الذباح. (3 و 4 و 5) الوسائل ج 10، الباب 60 من أبواب الذبح، الحديث 6 و 7 و 8